



مركز القدس للدراسات السياسية
AL - QUDS CENTER For Political Studies

**Policy
Forum**
Al Quds Center for Political Studies

ندوة

البيئة الإستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح

1 آذار / مارس 2008

عطوفة الدكتور معن النسور
المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار

البيئة الاستثمارية الاردنية: الواقع والتحديات والطموح

عطوفة الدكتور معن النصور

المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار

(1) تمهيد

أدرك الأردن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها المؤثر في جهود التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل محدودية المدخرات المحلية وقصورها عن تلبية الحاجات الاستثمارية المتزايدة، وحاجة الأردن الى الخبرات الادارية والفنية والتكنولوجيا الحديثة التي توفرها هذه الاستثمارات، في سعيه الى النفاذ للاسواق العالمية وزيادة قدرته التنافسية في ظل انتهاجه لسياسة الانفتاح التجاري. كما ويعول الاردن كثيرا على الاستثمار الخارجي في توفير فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية وتمويل المشاريع التنموية في ظل محدودية الموارد الطبيعية والمالية للمملكة. وانطلاقاً من هذا التوجه اخذ الأردن بالتنافس والتسابق بتقديم مختلف انواع الحوافز والتسهيلات للاستثمارات الخارجية وتوفير افضل مناخ استثماري لها كي تتمكن من تحقيق اهدافها وبالتالي تحقيق اكبر استفادة ممكنة من المزايا التي تحققها هذه الاستثمارات على الصعيد الاقتصادي.

(2) الاقتصاد الاردني: التحديات و التطلعات، والحاجة الى الاستثمار الاجنبي المباشر (1-2) التحديات الاقتصادية:

(أ) الحفاظ على مستويات معدلات النمو الحالية مرتفعة والسعي لزيادتها
بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 حوالي 6.2% وهي من النسب المرتفعة في المقاييس العالمية.

(ب) الارتفاع المستمر في معدلات التضخم
ارتفعت معدلات التضخم خلال العامين المنصرمين مصاحبة لمعدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي حيث وصل معدل التضخم الى 5.5% عام 2007. وكان هناك عدة اسباب لارتفاع المستويات التضخم والتي من ابرزها الارتفاع المتوالي لاسعار النفط عالميا وما رافقها من سياسة رفع الدعم عن معظم السلع ومنها المشتقات النفطية، اضافة الى الارتفاع الكبير في اسعار العديد من السلع والخدمات في الاسواق العالمية.

(ج) تزايد العجز في الميزان التجاري الاردني.
ارتفع العجز في الميزان التجاري من 2.1 مليار دينار عام 2001 ليصل الى حوالي 5.3 مليار في عام 2006 نتيجة ارتفاع المستوردات بنسبة كبيرة من حوالي 3 مليار دينار عام 2001 الى 8.2 مليار دينار عام 2006، في حين ارتفعت الصادرات الوطنية بنسبة محدودة من حوالي 1.5 مليار دينار الى 2.9 مليار دينار في عام 2006 .

(د) ارتفاع عجز الموازنة العامة والدين العام الخارجي
تواجه الموازنة العامة معضلة اساسية تتمثل بالارتفاع المستمر في العجز فيها، اذ ارتفع هذا العجز في عام 2006 الى حوالي 444 مليون دينار، مشكلا ما نسبته 4.4% من الناتج المحلي الاجمالي. وتعود اسباب هذا العجز الى تراجع المساعدات الخارجية والارتفاع الكبير لاسعار النفط عالميا حيث ان الموازنة كانت تدعم هذا القطاع الامر الذي يظلله على تقادم العجز في الموازنة العامة للدولة الاردنية.
ومن جانب اخر ما زالت اعباء المديونية الخارجية تشكل تحديا كبيرا للمسيرة التنموية في الاردن حيث مازال الرقم المطلق للدين العام الخارجي يتراوح عند مستوى الـ 5 مليارات دينار في ظل ارتفاع خدمة الدين والتي تقدر حاليا بحوالي 600 مليون دينار سنويا. ومن جهة اخرى فقد ساهمت ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في تخفيض الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك كما في الجدول التالي:

(هـ) تزايد الفجوة الادخارية المحلية

ارتفعت الفجوة الادخارية من 1.6 مليار دينار عام 2000 لتصل الى نحو 2.5 مليار دينار في عام 2004، هذا الامر ادى الى قصور المدخرات المحلية عن تغطية حاجة المملكة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وبالتالي لابد من السعي لتغطية الثغرات التمويلية والمائلة أساسا بين المدخرات المحلية وحاجة الأردن إلى إقامة مشاريع اقتصادية جديدة أو التوسع في القائم منها.

(و) البطالة والفقر

تراوحت اجمالي نسبة البطالة في المملكة حسب الارقام الرسمية ما بين 12%- 15% في السنوات الخمس الماضية، وقد تصل هذه النسبة الى أعلى من ذلك في بعض مناطق المملكة. ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان الاردن في سن العمل خلال العشر سنوات القادمة حوالي 1.3 مليون أردني بما يعادل 23% من سكان الاردن. كما ويرافق ارتفاع نسبة النمو السكاني في المملكة وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الوظائف المطلوبة بالسرعة اللازمة ارتفاعا في نسبة السكان الفقراء حيث بلغت نسبتهم في عام 2006 حوالي 15% من سكان المملكة.

(2-2) الاهداف الاقتصادية للسنوات العشر القادمة:

تسعى الحكومة الأردنية في ظل هذه التحديات إلى تحقيق إنجازات طموحة تضمنتها الاجندة الوطنية، تتمحور حول تحقيق متوسط نمو اقتصادي خلال السنوات العشر القادمة يتراوح حول 6-7%، ومضاعفة حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (من 1959 دولار) في عام 2006 إلى 3917 دولار مع نهاية عام 2017، وتحقيق فائض في الميزان التجاري يصل إلى 900 مليون دولار، وخفض عجز الموازنة العامة إلى ما نسبته (1.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى ما نسبته 36% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المستهدف أن يتمكن الاقتصاد الوطني خلال السنوات العشر القادمة من توليد 60,000 فرصة عمل جديدة للأردنيين سنوياً منها حوالي 27,000 فرصة عمل في وظائف ذات قيم مضافة عالية، ومما لاشك فيه أنه سيكون لذلك أثره المباشر على خفض معدلات البطالة (إلى 6.4%) ومستويات الفقر إلى (10%). وذلك كما في الجدول التالي:

مؤشرات الأجندة الوطنية	2004	الهدف 2012	الهدف 2017
متوسط النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	5%	8%	7.0%
الدين العام (كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)	91%	63%	36%
(عجز)/ فائض الموازنة (كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المنح)	(11.8%)	3.6%	1.8%
الاستثمارات الرأسمالية (كنسبة إلى الناتج المحلي)	21%	21%	24%
المدخرات الوطنية (كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	13%	23%	27%
صافي الميزان التجاري من السلع والخدمات (مليار)	(2.4)	(1.7)	(0.9)
البطالة (كنسبة مئوية من السكان الناشطين اقتصادياً)	12.5%	9.3%	6.8%

تعتبر الأهداف المرسومة طموحة بكل المقاييس ينبغي توفير الأسباب اللازمة لتحقيقها. ومن أهم هذه الأسباب استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة وتحفيز الاستثمارات المحلية من أجل توظيفها في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية، حتى تسهم في رفد الاقتصاد الأردني وبالتالي تحقيق الأهداف الوطنية وذلك في ظل عدم إمكانية الاستثمار في الاعتماد على المساعدات الخارجية المقدمة إلى الأردن والتي تشهد تقلباً وانخفاضاً من حين إلى آخر لأسباب عديدة. ومن

هنا، فإن الاقتصاد الوطني بحاجة ماسة إلى ضخ استثمارات خارجية ذات قيمة مضافة عالية في القطاعات ذات الأولوية تصل إلى 3 مليار دولار في الأعوام 2007 و2008 ومن ثم تقوم الحاجة بعدها إلى الرقي بهذا الرقم إلى 4 مليار دولار في الأعوام 2009 و 2010، إلى أن يتسنى للاقتصاد الوطني القيام بأعباء تحقيق المستويات المبتغاة من النمو الاقتصادي المستدام وتوليد العمالة والسيطرة على أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

(3) البيئة الاستثمارية في الاردن كما تعكسها التقارير الدولية:

لقد دفعت التحديات المشار اليها الحكومة الاردنية وتوجيهه مباشر من حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الى السعي نحو الارتقاء بتنافسية بيئة الاعمال في الاردن الى مستويات تتناسب مع تطلعاتها لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية الى الاردن وتحفيز المحلية منها، وزيادة حجم وتنوع الصادرات الوطنية الى مختلف دول العالم. ولقد قامت مؤسسة تشجيع الاستثمار بدراسة الوضع التنافسي للمملكة الذي عكسته المؤشرات الواردة في بعض التقارير الاقتصادية الدولية الرئيسية بهدف معرفة نقاط القوة والسعي لتعزيزها والوقوف على نقاط الضعف والسعي لحلها. وعلى الرغم من التفاوت في ترتيب الاردن وفق هذه التقارير بسبب اختلاف المنهجيات التي تتبعها هذه التقارير، الا ان معظم هذه التقارير اشارت الى نجاح الاردن في مساعيه لجذب الاستثمار، من خلال اعتباره من احد الدول المتقدمة في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية، كما اتفقت هذه التقارير على فعالية قوانين تشجيع الاستثمار على اداء المستثمرين حيث حثت هذه التقارير على زيادة الحوافز المالية وغير المالية المقدمة للاستثمار. في المقابل اتفقت هذه التقارير على ان البيئة الاستثمارية الاردنية ما زالت تعاني من التعقيدات الاجرائية الخاصة بتأسيس المشاريع الاستثمارية كترخيص المشاريع وعدد الاجراءات اللازمة للبدء بالمشروع، والنظام الضريبي وغيره. الا ان الحكومة الاردنية عازمة على تجاوز هذه التعقيدات من خلال الاعلان عن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والتي سيتم الاشارة اليها لاحقا. وفيما يلي لمحة عن وضع بيئة الاعمال الاردنية كما عكسته التقارير الدولية التالية:

أولاً: تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن UNCTAD

صنف هذا التقرير الأردن في المرتبة 8 من أصل 141 دولة في مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2007. بعد أن كان يحتل المركز 132 في الفترة ما بين 1993-1995، وذلك كما في الجدول التالي:

الدولة	1995-1993	2004-2002	2005-2003	2006-2005
لوكسمبورغ	-	-	6	1
هونج كونج	-	-	3	2
سورينام	-	-	3	3
ايسلندا	-	-	12	4
سنغافورة	-	-	6	5
مالطا	-	-	10	6
بلغاريا	-	-	8	7
الاردن	132	46	19	8
استونيا	-	-	7	9
بلجيكا	-	-	11	10
البحرين	-	-	23	11
انزيبجان	-	-	1	12

13	14	-	-	غامبيا
14	9	-	-	لبنان
15	16	-	-	جورجيا
16	33	-	-	طاجكستان
17	25	-	-	بنما
18	21	-	-	الباها
19	13	-	-	السودان

المصدر: الائتاد

ولقد ساهم الترتيب السابق في ان يصبح الاردن وفق هذا التقرير في مصاف أكثر الدول المتقدمة في مجال خلق البيئة الملائمة للاستثمار. وذلك حسب الجدول التالي:

الفترة	Front Runners	Above potential	Below potential	Under performers
1988-1990	البحرين، ايرلندا سنغافورة، أميركا كندا، ماليزيا، عمان المملكة المتحدة	سوريا، تونس مصر،	اليابان، ايطاليا السعودية، الإمارات الجزائر، الكويت، ليبيا اسرائيل	الأردن ، المغرب، لبنان، الهند باكستان، تركيا، السودان، اليمن
1993-1995	البحرين، سنغافورة ايرلندا، الصين، كوستاريكا، ماليزيا، قطر، اسبانيا المملكة المتحدة	المغرب، تونس مصر، اليمن	الأردن ، السعودية اليابان، ايطاليا، أميركا الكويت، ايران، ليبيا، اسرائيل، تايلاند، عمان، الإمارات	سوريا، لبنان الجزائر، الهند تركيا، السودان
2000-2002	الأردن ، سنغافورة ايرلندا، الصين فرنسا، ماليزيا، اسرائيل، اسبانيا كوستاريكا، فنلندا، المملكة المتحدة	تونس، المغرب السودان	البحرين، مصر الكويت، لبنان، ايران ليبيا، عمان، قطر السعودية، الإمارات الولايات المتحدة	الجزائر، الهند سوريا، تركيا
2002-2006	الأردن ، استراليا، بلجيكا، الصين، التشيك، ايرلندا، ماليزيا، هولندا، البرتغال، سنغافورة، اسبانيا، السويد.	البانيا، انغولا، كوستاريكا، المغرب، نيكاراغوا، نيجيريا ، رومانيا، السودان، فيتنام،	كندا، الدانمارك، فرنسا، المانيا، اليونان، ايطاليا، اليابان، الكويت كوريا، روسيا، السعودية، تايوان، تايلاند، تونس، تركيا ، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.	بنغلادش، بنين، كولومبيا، مصر، السلفادور، غانا، غينيا، الهند، اندونيسيا، كينيا، ج افريقيا، سوريا، أوزباكستان،

المصدر: تقرير عن الائتاد

ثانياً: تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF

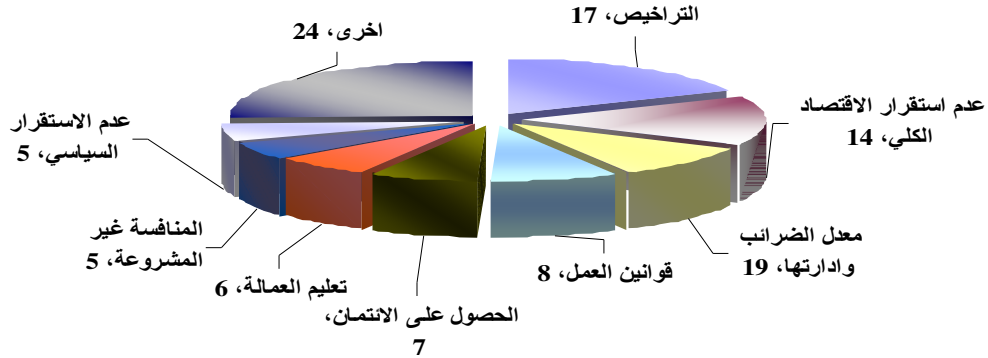
يقيس هذا التقارير تنافسية الدول من خلال مؤشر يدعى مؤشر التنافسية العالمي GCI. ويتميز هذا التقرير بالتغيير المستمر للمنهجية المتبعة في قياس تنافسية الدول اضافة الى تغيير عدد الدول التي تناولها التقرير. ووفقاً لتقرير عام 2008 ، حل الاردن بالمركز 49 من أصل 131 دولة، والمركز التاسع عربياً من أصل 14 دولة. وأشار التقرير الى ان الاردن قد تميز بأداء مؤسساته العامة والخاصة والبنية التحتية، ومعايير الامن والاستقرار، والصحة والتعليم العالي، والسياسات التجارية في مجال المنافسة ومكافحة الاغراق والاثر الايجابي لقوانين الاستثمار المباشر على بيئة الاعمال. فيما بين التقرير ان الاردن يعاني من عدة مشاكل تحد من تنافسية بيئة الاعمال فيه ناتجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن العجز المزمن في الموازنة والميزان التجاري وارتفاع معدلات التضخم والمديونية الخارجية، اضافة الى تراجع المملكة في مجال التعليم الاساسي والبحث والتطوير والتدريب المهني والمتقدم، اضافة الى زيادة العبء الضريبي وكثرة عدد الاجراءات اللازمة لبدء العمل بالمشروع، والتعرفة الجمركية ومشاكل سوق العمل في يتعلق بألية تشغيل وتسريح العمالة.

موقع الاردن التنافسي وفق مؤشر GCI للعام 2008

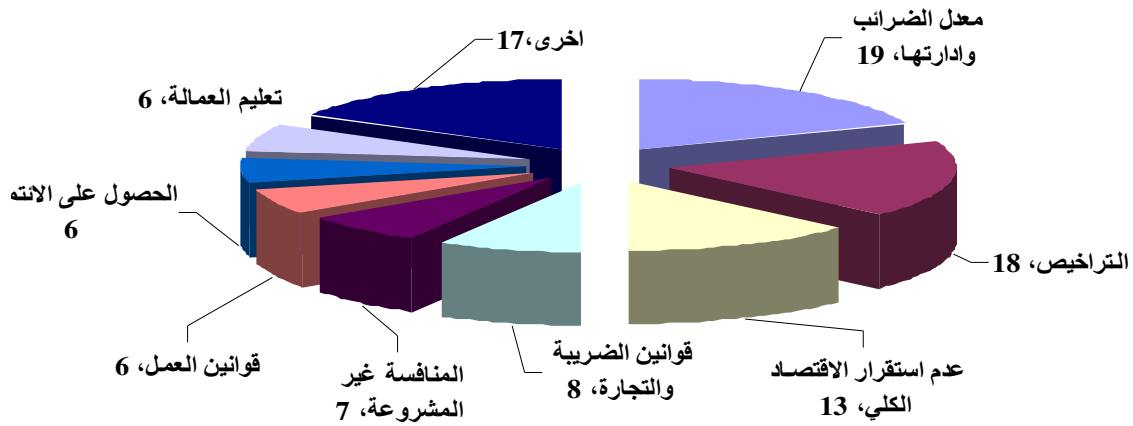
الترتيب		المؤشر
2007-2006 (122 دولة)	2008-2007 (131 دولة)	
46	49	مؤشر التنافسية العالمي GCI
32	32	1. أداء المؤسسات العامة والخاصة
42	42	2. البنية التحتية
104	100	3. الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي
44	53	4. الصحة والتعليم الاساسي
46	47	5. التعليم العالي والتدريب
46	48	6. فعالية سوق السلع والخدمات
78	94	7. فعالية سوق العمل
53	55	8. مدى تطور الاسواق المالية
58	63	9. الجاهزية للتطورات التكنولوجية
73	83	10. حجم السوق
70	58	11. مدى تطور الاعمال
54	55	12. الابتكار

ثالثاً: تقرير بيئة الاستثمار في الأردن الصادر عن البنك الدولي/2006

أشار التقرير الى ان الضرائب والتراخيص وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي هي من أكبر المشاكل التي تواجهها بيئة الاعمال والاستثمار في المملكة وذلك وفق الشكل التالي:



أما فيما يتعلق بالعوائق التي تواجه القطاع التجاري والقطاع التصديري، فقد أشار التقرير الى ان الضرائب والتراخيص وعدم الاستقرار الاقتصادي تعد من اكبر المشاكل التي تواجه هذا القطاع اضافة الى عدة عوامل كما في الشكل التالي:



وعلى هذا الاساس فقد أوصى التقرير بضرورة تطوير وتحسين الإجراءات الحكومية كالتراخيص والادارة الضريبية وغيرها من الإجراءات، اضافة الى ضرورة تحسين البنية التحتية خاصة في المناطق النائية وتعديل نظام الحوافز المالية وغير المالية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية وحفز الاستثمارات المحلية.

رابعاً: التقرير السنوي لتنافسية العالم IMD

جاء ترتيب الاردن في التقرير الصادر لعام 2007 بالمرتبة 37 من اصل 55 دولة بعد ان كان 46 من اصل 61 دولة في العام 2006، والجدول التالي يبين الموقع التنافسي للاردن وفق المؤشرات الفرعية لهذا التقرير:

المؤشر	الترتيب لعام 61/2006 دولة	الترتيب لعام 61/2006 دولة
مؤشر التنافسية العالمية IMD	46	44
مؤشر اداء الاقتصاد	60	58
الاقتصاد الكلي	48	51
التجارة العالمية	60	40
الاستثمار العالمي	28	47
العمالة	61	60
الاسعار	25	29
مؤشر فعالية الحكومة	39	28
المالية العامة	61	50
سياسة النفقات	14	13
الاطار المؤسسي	33	32
الاطار الاجتماعي	28	25
تشريعات وقوانين الاعمال	48	41
مؤشر فعالية الاعمال في الاردن	53	47
الانتاجية	52	59
سوق العمل	39	54
المالية	36	34
ممارسات الاعمال	49	46
السلوك والقيم	34	33
مؤشر البنية التحتية	40	40
البنية التحتية الاساسية	56	58
البنية التحتية التكنولوجية	45	47
البنية التحتية العلمية	31	29
الصحة والبيئة	33	30
التعليم	39	39

خامساً: تقرير مؤشر سهولة أداء الأعمال IFC 2008

يعتبر مؤشر سهولة اداء الاعمال من أهم المؤشرات لقياس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية وبيئة الاعمال في الدولة. وقد تم في تقرير 2008 دراسة (178) دولة، جاء ترتيب الاردن بالمرتبة 80 والخامس عربيا وذلك كما في الجدول التالي:

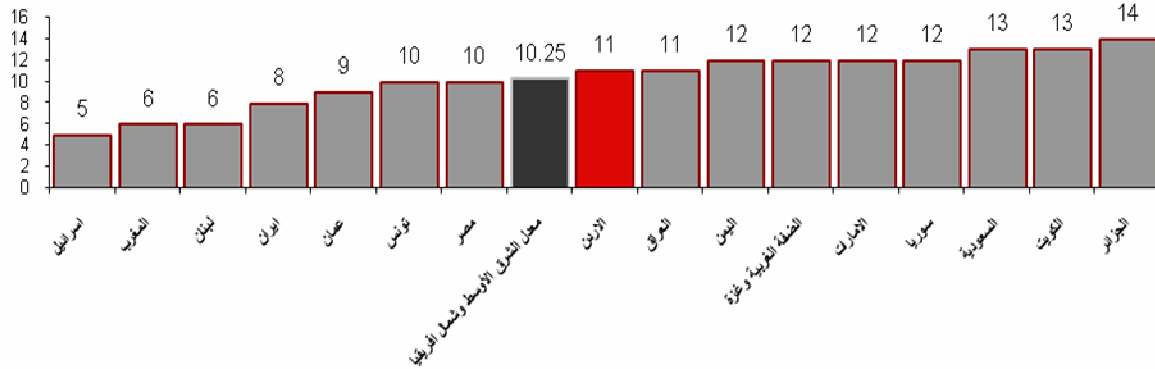
ترتيب الدول العربية	سهولة الاداء الاعمال دولة 175/2007	سهولة اداء الاعمال دولة 178/2008
السعودية	38	23
الكويت	46	40
عمان	55	49
الامارات	77	68
الاردن	78	80
تونس	80	88
لبنان	86	85
اليمن	98	113

ووفقا لهذا التقرير، فإن بيئة الاعمال الاردنية ما زالت تعاني من التعقيدات الاجرائية اللازمة لبدء الاعمال وتأسيس المشروع واستخراج التراخيص وتسجيل الممتلكات وحماية المستثمر واناذ العقود وذلك كما في الجدول التالي:

المؤشرات	2007	2008
ترتيب الاردن	79	80
تأسيس المشروع	133	133
استخراج التراخيص	71	71
توظيف العاملين	45	45
تسجيل الممتلكات	106	109
الحصول على الائتمان	80	84
حماية المستثمر	105	107
دفع الضرائب	19	19
التجارة عبر الحدود	51	59
انفاذ العقود	128	128
اغلاق المشروع	84	87

ووفقا لهذا التقرير فإن ترتيب الاردن يقع في المتوسط بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ناحية عدد الإجراءات اللازمة لبدء الأعمال التجارية الجديدة. متقدم على دول مثل الامارات والسعودية وسوريا، فيما تسبقه دول مثل مصر وتونس ولبنان. كما في الشكل التالي:

عدد الإجراءات لبدء الأعمال التجارية



أما فيما يتعلق بأدنى قيمة لرأس المال اللازم للبدء بمشروع جديد فإن الأردن يأتي بمرتبة متأخرة نوعاً ما مقارنة مع باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما في الشكل التالي:

أدنى قيمة لرأس المال اللازم للبدء بعمل جديد (% من الدخل)



وحتى تستطيع المملكة تحسين وضعها التنافسي في الشرق الأوسط تنتقل من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الثانية (من المرتبة رقم 80 إلى المرتبة 37 عالمياً) لتصبح البلد العربية الرائدة في المنطقة في مجال إقامة الأعمال وخاصة عن طريق تخفيف أعباء البيئة التنظيمية في المجالات التي تقام فيها هذه الأعمال وتزدهر. لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما هو مبين في الخارطة التالية:



سادساً: مؤشر الحرية الاقتصادية (Heritage Foundation(2008)

ترتيب الاردن وفقاً لهذا المؤشر بالمرتبة 40 من اصل 177 دولة شملتها الجراسة لقياس الحرية الاقتصادية للدول، فيما جاء ترتيب الاردن بالمرتبة 2 اقليمياً من اصل 17 دولة. والجدول التالي يبين وضع الاردن التنافسي لهذا المؤشر وفق المؤشرات الفرعية له.

	2008	2007	
Business Freedom	55.4	54.8	حرية الاعمال
Trade Freedom	74.8	64.2	حرية التجارة
Fiscal Freedom	83.7	88.8	الحرية المالية
Fdm fm Government	53.2	64.1	حرية من تدخّل الحكومة
Monetary Freedom	80.4	83.5	الحرية النقدية
Investment Freedom	50	50	حرية الاستثمار
Financial Freedom	60	60	الحرية التمويلية
Property Rights	55	50	حقوق الملكية
Fdm fm Corruption	53	57	الحرية من الفساد
Labor Freedom	64.8	67.9	حرية العمالة

(4) واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاردن

أولاً: الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (2004-2007).

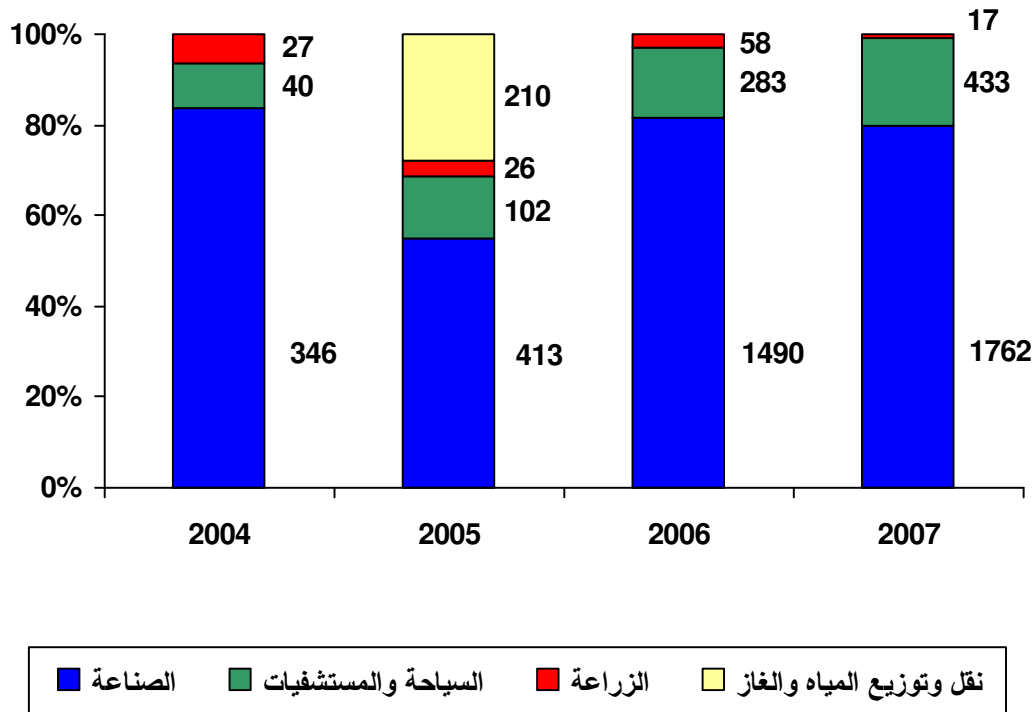
شهدت الفترة 2004-2007 نشاطا استثماريا كبيرا حيث بلغت قيمة الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حوالي 5.3 مليار دينار. وقد ارتفعت أحجام الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار من 418 مليون دينار في عام 2004 لتصل إلى حوالي 2.3 مليار دينار في عام 2007 وذلك كما في الجدول التالي:

الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حسب القطاع مليون دينار

القطاع	2004	2005	2006	2007
الصناعة	346	413	1490	1762
الفنادق	20	60	243	407
الزراعة	27	26	58	17
المستشفيات	20	9	23	29
مراكز المؤتمرات والمعارض	-	21	20	7
مدن التسلية والترفيه السياحي	6	12	-	0.2
نقل وتوزيع المياه والغاز	-	210	-	-
المجموع	418	750	1834	2221

وقد استأثر القطاع الصناعي بالنصيب الأكبر من الاستثمارات المستفيدة من القانون تلاه قطاع السياحة (الفنادق والمراكز المؤتمرات والمعارض، ومدن التسلية والترفيه السياحي)، وتوزعت بقية الاستثمارات على القطاعات الأخرى الممتدة من القانون كما في الشكل التالي:

القيمة والاهمية النسبية للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للفترة (2004-2007)



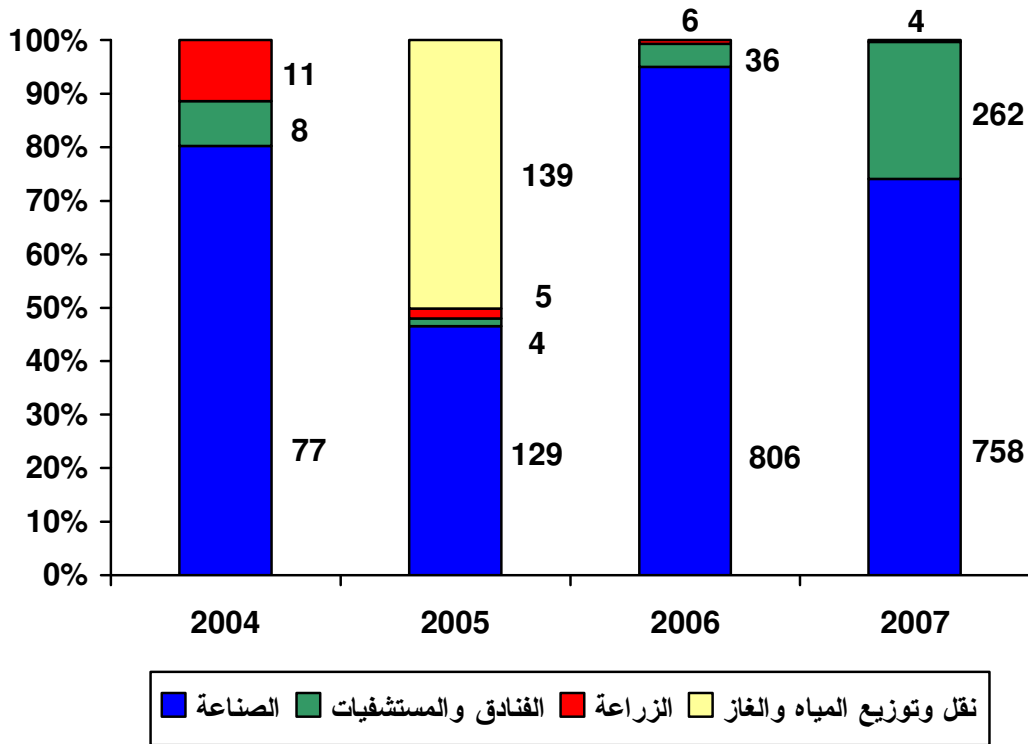
ملاحظة: قطاع السياحة يضم: الفنادق، مراكز المؤتمرات والمعارض، مدن التسلية والترفيه

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية فقد ارتفعت من 96 مليون دينار عام 2004 لتصل الى اعلى مستوى لها منذ سنوات بحجم قدره 1.1 مليار دينار، كما في الجدول التالي:

الاستثمارات الخارجية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حسب القطاع (مليون دينار)

القطاع	2004	2005	2006	2007
الصناعة	77	129	805	785
الفنادق	2	4	36	259
الزراعة	11	5	6	4
المستشفيات	6	-	-	1.5
مراكز المؤتمرات والمعارض	-	-	-	-
مدن التسلية والترفيه السياحي	-	-	-	-
نقل وتوزيع المياه والغاز	-	139	-	-
المجموع	96	276	846	1050

القيمة والاهمية النسبية للاستثمارات الخارجية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للفترة م.د.



ثانيا: حصة الاردن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة مقارنة مع الدول العربية:

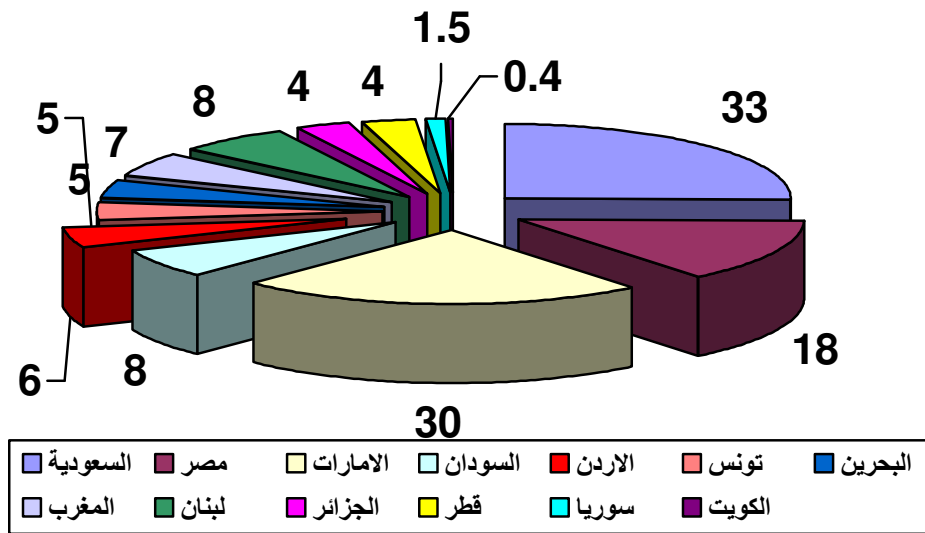
استطاع الاردن من ان يحقق نتائج ايجابية في مجال استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فبحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 والصادر عن الائتلاف استطاع الاردن من ان يجذب اكثر من 6 مليارات دولار محققا المرتبة الخامسة عربيا في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية متقدما على دول منافسة للاردن مثل لبنان وتونس وقطر والمغرب والبحرين، وذلك كما في الشكل التالي:

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية خلال (2004-2006) مليار دولار

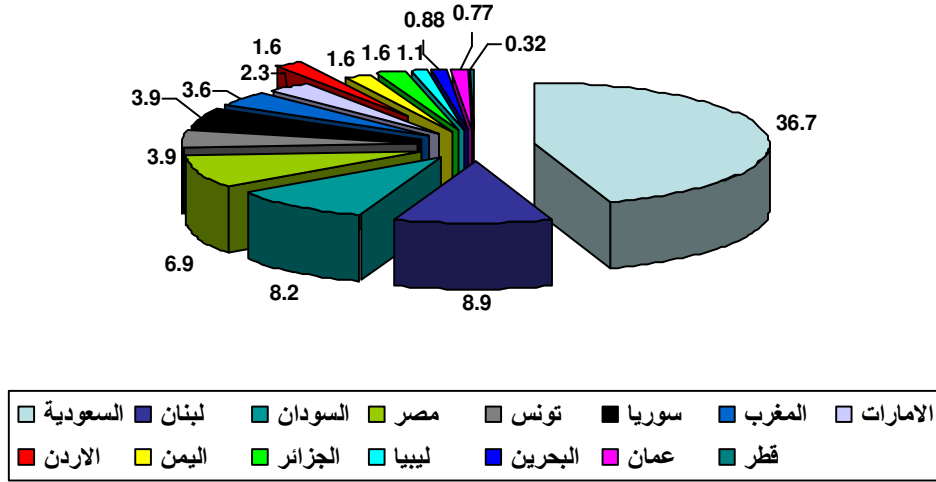
الدولة/السنة	2004	2005	2006
السعودية	2	12.1	18.3
مصر	2.2	5.4	10
الامارات	10	11	8.4
السودان	1.5	2.3	3.6
الاردن	0.7	1.5	3.4
تونس	0.64	0.8	3.3
البحرين	0.9	1	2.9
المغرب	1.1	3	2.9
لبنان	2	2.8	2.8
الجزائر	0.9	1.1	1.8
قطر	1.2	1.2	1.8
سوريا	0.3	0.5	0.6
الكويت	0.03	0.25	0.1

المصدر: الائتداد، تقرير الاستثمار العالمي: 2007

حصة الاردن من التدفقات التراكمية للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (مليار دولار) (2006-2004)

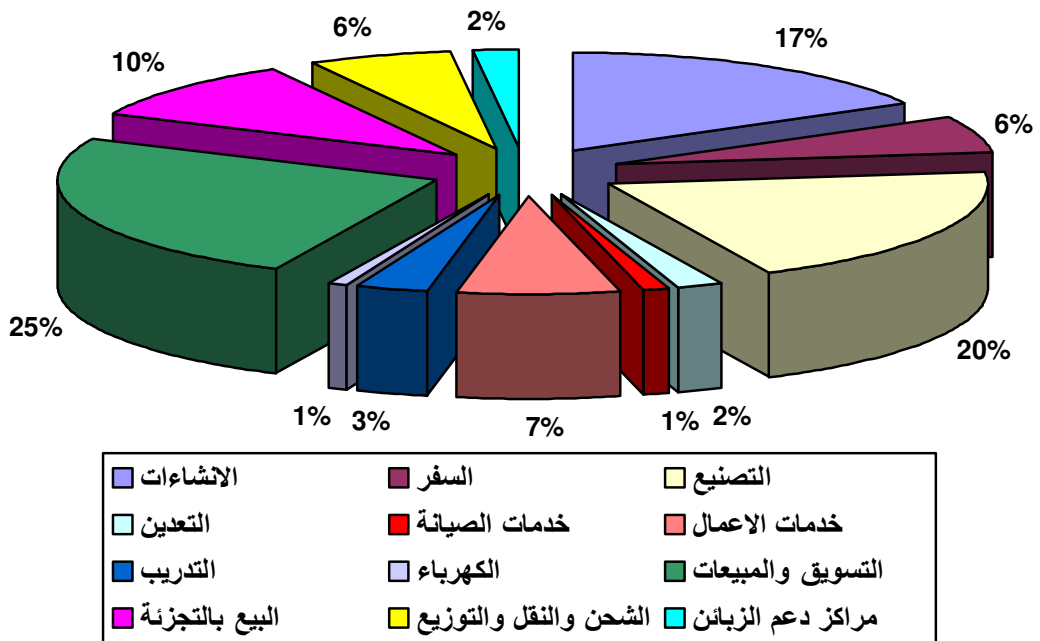


حصة الاردن من الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995-2006) (مليون دولار)



أما فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية بحسب تقرير الاستثمار العالمي، فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

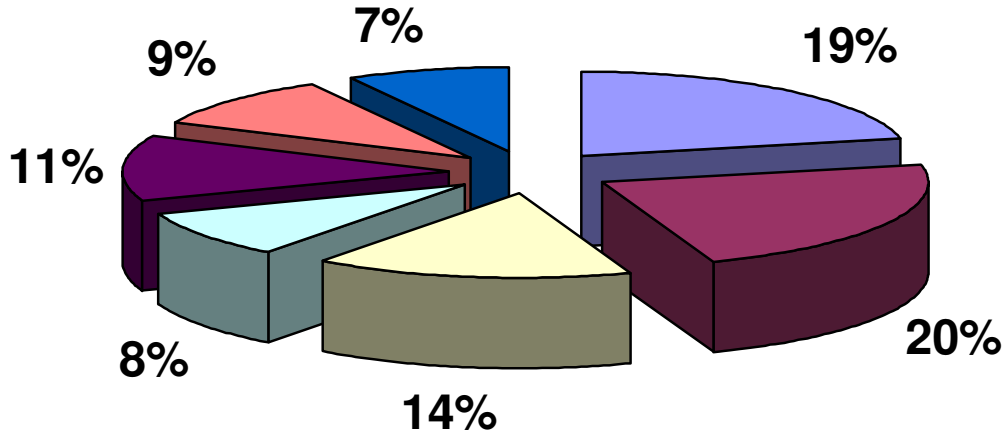
الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الاعمال التجارية



ثالثاً: الاستثمارات الخاصة المستقبلية المخطط لها في الاردن ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا:

تشير الدراسات والتوقعات الى ان هنالك أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي لمشاريع استثمارية مخطط لها من قبل الشركات الاستثمارية الخاصة في الأردن فقط، في حين ان هناك مشاريع استثمارية تصل قيمتها الى أكثر من 38 مليار دولار تنوي الاستثمار في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقي.

الصفقات الاستثمارية المخطط لها في الاردن حسب القطاع:



(5) الجهود الحكومية الرامية الى تعزيز البيئة الاستثمارية الاردنية/ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

تسعى الحكومة الاردنية الى الارتقاء بتنافسية بيئة الاعمال في الاردن الى مستويات تتناسب مع تطورها لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية الى الاردن وتحفيز المحلية منها. فبعد ان قامت مؤسسة تشجيع الاستثمار بدراسة واقع بيئة الاعمال الاردنية من خلال التقارير الدولية وتحديد العوامل المؤثرة ايجابا وسلبا عليها، اعلنت المؤسسة عن اطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص بهدف تحسين بيئة الاستثمار في الاردن.

وتهدف هذه الاستراتيجية الى ترويج الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة وذلك من خلال توفير فرص استثمارية في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية وتنشيط الطاقة الإنتاجية لرأس المال الخاص. بالإضافة الى زيادة الإيرادات الضريبية وتوزيع الفرص الاستثمارية على جميع الأقاليم في المملكة. وترتكز على مجموعة من السياسات الوطنية المصممة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات اقتصادية محددة ضمن إطار زمني يتراوح ما بين 5-10 سنوات.

أما فيما يتعلق بأهم المحاور التي سنتناولها الاستراتيجية الوطنية للاستثمار فهي كما يلي:
أولاً: سياسة الاستثمار:

- ضمان تنفيذ كافة القوانين الناظمة للعملية الاستثمارية بشفافية، بعيدة عن التعقيدات الاجرائية وتبتعد عن كل ما يشكل عبء على المستثمرين.
- تفعيل القوانين والناظمة المتعلقة بحماية لحقوق الملكية الفكرية وآليات الانفاذ الفعالة.
- نظام العقد الالزامي وفعالته ومدى قبوله من جميع المستثمرين والنظم البديله لتسوية المنازعات لضمان أوسع نطاق ممكن من الحماية.
- خطوات ترسيخ عدم التمييز كمبدأ عام ضمن القوانين والتشريعات الناظمة للاستثمار.

• توسيع نطاق الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة

ثانيا: تشجيع الاستثمار والتسهيلات الممنوحة

- ايجاد استراتيجية لتطوير بيئة عمل ملائمة
- رفد مؤسسة تشجيع الاستثمار على بالامكانات المالية لتمكينا بالقيام بالمهام خير قيام.
- تبسيط الإجراءات الادارية .
- تعزيز الخطوات لتشجيع الروابط الاستثمارية بين الأعمال، خاصة بين فروع الشركات الاجنبية والشركات المحلية والمعايير التي وضعت للتصدي لعقبات الاستثمار التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

ثالثا: السياسة التجارية

- التوسع في الاعفاءات الجمركية وتسهيل الإجراءات التنظيمية والإدارية على الحدود
- الحد من حالات عدم اليقين في السياسة التجارية وزيادة امكانيه التنبؤ بالسياسات التجارية.
- زيادة فرص الاستثمار من خلال توسيع الاسواق و ابرام المزيد من اتفاقيات التجارة الدولية.
- مراجعة السياسات التجارية المشجعة للإستثمار .
- المساهمة في تقليل كلفة مدخلات الانتاج اللازمة لانتاج السلع والخدمات، لزيادة تنافسية القطاعات الانتاجية خاصة الصناعية منها.
- تفعيل دور السياسة التجارية في دعم وجذب الاستثمار من خلال معايير مثل تمويل الصادرات وتأمين الواردات.

رابعا: سياسة المنافسة

- قوانين المنافسة وتطبيقاتها ومدى وضوحها وشفافيتها
- معالجة الممارسات المانعة للمنافسة والتي تحد من الاستثمار

خامسا: السياسة الضريبية

- دراسة مستوى العبء الضريبي على المشاريع الاستثمارية واتساقها مع اهداف التطور واستراتيجية جذب الاستثمار

سادسا: سياسة تنمية الموارد البشرية

- سياسة تنمية الموارد البشريه دورياً للتأكد ومدى إستجابتها للتنمية الاقتصادية
- تحسين نوعية التعليم وذلك لرفد القطاعات الاقتصادية بالموارد البشرية.
- تعزيز برامج التدريب وتقييم فعاليتها وتأثيرها على بيئة الاستثمار

سابعا: الادارة العامة

- العبء الاداري على المستثمرين والاجراءات الحكومية المتبعة لتحديد وتقليل الاعباء الادارية غير الضرورية وتبسيط المعاملات الادارية، وتعزيز نوعية الخدمات، والشفافية والمساءلة
- تطبيق وتنفيذ معايير النزاهة في التشريعات الوطنية واللوائح

وستعمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على دراسة وتقييم السياسات الوطنية الحالية في مجال الاستثمار وصياغة التوصيات لتعديل هذه السياسات وزيادة فاعليتها، اضافة الى تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية والمستهدف تعظيم الإستثمارات فيها خصوصا تلك ذات القيمة المضافة العالية، وتوجيه واعداد برامج للإستثمار تغطي السنوات 5-10 القادمة بناء على الاهداف الموضوعية والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية واحتياجات وقدرات الاقاليم في المملكة. كما ستعمل على دراسة التشريعات في الدول الناجحة في مجال جذب الاستثمار في المنطقة من حيث ما تتضمنه هذه التشريعات من احكام يوليها المستثمرون اهمية خاصة سواء في مجال الحوافز او في مجال توفير البيئة المستقرة وتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار كذلك في مجال الضمانات المقدمة للمستثمرين بموجب هذه التشريعات والاستفادة منها. وأخير سنقوم بتطوير وبناء مؤشرات مبسطة لتسهيل عملية قياس الاداء لبرامج ترويج الاستثمار حتى يتسنى للحكومة مقارنة هذه

النتائج مع ما تم رصده من اهداف لتمكين متخذ القرار الاستثماري من تحديد مكامن القوة والضعف واتخاذ الاجراءات التصحيحية حيث يتطلب الامر كذلك.

(6) الخطوات العملية التي تقوم بها مؤسسة تشجيع الاستثمار حاليا في اطار الاستراتيجية الوطنية للاستثمار:

1. انتهت المؤسسة ايضا من اعداد قانون عصري وجديد لتشجيع الاستثمار ليتم وضعه ضمن القنوتات الدستورية تمهيدا لاقاراره، حيث ركز القانون الجديد على اضافة قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية مثل قطاع البحث والتطوير والتدريب المهني لتساهم مع بقية القطاعات الاخرى في تعزيز المسيرة التنموية الاردنية. كما ستقوم الحكومة بتعديل نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين لملاءمته مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي ينتهجها الأردن.
2. على الصعيد الداخلي للمؤسسة، فإنها تعمل على إعادة هيكلة عملياتها الداخلية لزيادة فعالية عمل دوائرها خاصة النافذة الاستثمارية لتسهيل إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع ومنح الإعفاءات للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار الأمر الذي سيؤدي الى تسهيل وتسريع الخدمات المقدمة الى المستثمرين وزيادة فعاليتها.
3. انتهت المؤسسة من اعداد الخارطة الاستثمارية الجديدة للمملكة بحجم استثمار يفوق 3 مليارات دينار تتوزع على مختلف مناطق المملكة، وتتضمن دراسات جدوى أولية لمشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية كالطاقة والنقل والمياه والصناعة والعقار وتكنولوجيا المعلومات والتعليم والرعاية الصحية. وسيتم الترويج لهذه المشاريع في العديد من دول العالم خلال المهام الترويجية الخارجية ضمن مشروع الخارطة الترويجية (تضم مهام ترويجية لـ 15 دولة)، اضافة الى مكاتب المؤسسة التمثيلية في كل من الكويت والامارات وقطر والصين.

Al Quds Center for Political Studies

✉ 213566- Amman 11121 Jordan

☎ +962 6 5674868

☎ +962 6 5651931

📄 +962 6 5674868

📧 Info@alqudscenter.org

🌐 www.alqudscenter.org